أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير السلوك الاستهلاكي للأسرة السعودية: دراسة وصفية مطبقة على عينة من أرباب الأسر في المملكة العربية السعودية

عفاف محسن الأنسي*

ملخص: هدفت هذه الدراسة الوصفية إلى الكشف عن أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير السلوك الاستهلاكي للأسرة السعودية؛ أي إذا ما كانت هناك خطط للتغيير في اتجاهات الاستهلاك والإنفاق لدى أرباب الأسر السعودية بما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية المقبلة. وقد اتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، وكانت عينة الدراسة عينة عمدية من أرباب الأسر في المجتمع العربي السعودي المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي (الواتساب whatsapp والفيس بوك Facebook، وتويتر، twitter)، وقد وصل عددهم إلى (683) مفردة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها: أن أفراد العينة سوف يتجهون إلى الترشيد في الاستهلاك بعد قرار إيقاف البدلات والعلاوة السنوية، وذلك بتقنين الفواتير (الكهرباء، الهاتف، الماء)، التي جاءت في المرتبة الأولى، يليها الملابس، يليها تعليم الأبناء، في حين جاء ترشيد الإنفاق في السلع الغذائية بنسبة أقل من السلع والخدمات السابقة، وقد جاء الترشيد في السلع الكمالية والسفر والسياحة بنسب مرتفعة ومتقاربة. كما تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك توجهاً لدى عينة الدراسة للادخار؛ فقد أجاب (66,9%)، وهم أكثر من نصف أفراد العينة، بأن لديهم خطة حالية للادخار، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين مستوى التعليم والاهتمام بالإنفاق على الحفلات؛ مما يعني أنه كلما زاد مستوى التعليم قل الاهتمام بالإنفاق على الحفلات والمناسبات.

المصطلحات الأساسية: السلوك الاستهلاكي، ترشيد الاستهلاك، التوجه للادخار.

(*) قسم علم الاجتماع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
Email: afaf.ansi@gmail.com

أولاً – مشكلة الدراسة:

ارتبط ارتفاع مستوى المعيشة للأسرة السعودية بظهور قيم اجتماعية وثقافة استهلاكية جديدة ارتبطت بالرخاء الاقتصادي؛ فبعد أن كانت الأسرة السعودية تنتج وتستهلك أصبحت تستهلك فقط، وتطورت هذه النزعة الاستهلاكية لتصبح في مجملها نزعة ترفيهية؛ فقد أصبحت الأسر السعودية – في الغالب – تتنافس على اقتناء ما هو جديد من السلع الاستهلاكية والكماليات من أجهزة إلكترونية وأثاث منزلي والإسراف في استهلاك السلع الكمالية والولائم والمناسبات والسياحة الخارجية، وهو الأمر الذي أكدته آل سعود (2006) في دراسة لها عن التوجهات الاستهلاكية من أن هناك حالة من الإسراف والمغالاة في العديد من جوانب الإنفاق الاستهلاكي (العواد، 2012: 6).

وقد شهد الاستهلاك الأسري نمواً متسارعاً خلال العقد الحالي؛ مما أسهم في خفض معدلات الادخار وارتفاع معدلات الاستيراد، ويرى (البسام، 2009) أنه على الأجهزة المختصة في الدولة العمل على تحقيق التوازن بين الاستهلاك العائلي والادخار العائلي؛ مما يسهم في تخفيض الضغوط التضخمية في الاقتصاد السعودي (البسام، 2009: 17).

وعلى الأرجح، فإن سيطرة النزعة الاستهلاكية تجعل الأسر لا تستجيب مباشرةً لترشيد الاستهلاك في فترات الانكماش الاقتصادي؛ ففي فترة انخفاض الإيرادات النفطية عام (1985) لم يقابل هذا الانخفاض "انخفاض مباشر في الاستهلاك؛ وذلك بسبب اعتياد الأفراد على مستوى معيشي معين ظهر بعد زيادة الدخل المتولد من الإيرادات النفطية العالية؛ الأمر الذي أدى إلى استمرار الاستهلاك الخاص في الزيادة ولم يعد حجم الاستهلاك للاستقرار إلا بعد التعوّد على مستوى جديد من الدخل في عام (1990)" (الغانمي، 2007: 11).

وتمر المملكة حالياً بتحولات اقتصادية كبيرة؛ فقد أعلنت في وقت سابق من العام الحالي عن رؤية مستقبلية "رؤية 2030"، تهدف إلى تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد استثماري عالمي، لا يكون النفط محركه الوحيد، خاصة بعد أن هبطت إيراداته إلى أكثر من النصف، ومن ضمن ما تسعى إليه تلك الرؤية خفض الإنفاق الحكومي وخصخصة أصول حكومية؛ لذا تبع الإعلان عن هذه الرؤية قرارات ملكية جديدة من الديوان الملكي بتاريخ 1437/12/25هـ حول خفض رواتب الوزراء

ومكافآت أعضاء مجلس الشورى وإيقاف بعض البدلات والمزايا المالية لموظفي الخدمة المدنية والعسكريين.

فشملت هذه القرارات الملكية ضمن إلغائها للبدلات والمكافآت والحوافز المنصوص عليها والموضحة في جداول محددة "جميع العاملين المشمولين بسلالم أو جداول الرواتب أو الأجور أو المكافآت؛ بمن في ذلك من يعملون على بنود وبرامج التشغيل – السعوديون (مدنيين وعسكريين) وغير السعوديين في كل الأجهزة الحكومية، بما في ذلك المؤسسات والهيئات العامة والصناديق وغيرها من الأشخاص ذوي الصفة المعنوية العامة الأخرى، سواء القائمة حالياً أو ما ينشأ منها مستقبلاً" – طالت في بعض بنودها منسوبي العدل والسلك الدبلوماسي والأطباء والضباط والمبتعثين؛ الأمر الذي سينعكس على القدرة الشرائية والسلوك الاستهلاكي لشرائح عريضة من المجتمع العربي السعودي (الاقتصادية – واس، 2015).

وإذا كانت هذه القرارات لم تمس بشكل مباشر العاملين في القطاع الخاص فإن هناك قرارات أخرى شملت منسوبي هذا القطاع، الذين يمثلون النسبة الكبرى من العاملين في المملكة، وقد اختصت هذه القرارات بمراجعة تعرفة ورسوم العديد من الخدمات الحكومية ولوائح الجزاءات والمخالفات؛ حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم 95 خلال جلسته التي عقدها بتاريخ 1437/03/17هـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين بتعديل أسعار منتجات الطاقة وتعرفة استهلاك الكهرباء وبيع المياه والارتفاق بخدمات الصرف الصحي للقطاع السكني والتجاري والصناعي، كما أقر المجلس بتاريخ 5 من ذي القعدة 1437هـ، رفع رسوم التأشيرات والمخالفات المرورية وتعديل رسوم الطيران المدني ضمن مبادرة قدمتها وزارتا المالية والاقتصاد والتخطيط لتعزيز الإيرادات، وصدور الأمر السامي رقم (م/48) وتاريخ 1437/6/27هـ بالمصادقة على قرار مجلس الوزراء رقم 274 وتاريخ 1437/6/26هـ المتضمن تعديل المادة (الثانية عشرة) من نظام وثائق السفر الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/24) وتاريخ 1421/5/28هـ، كما اعتمد وزير الشؤون البلدية والقروية المهندس عبد اللطيف آل الشيخ، لائحة رسوم الخدمات البلدية التي تقدمها الأمانات والبلديات، اعتباراً من 10 ربيع الأول 1438هـ.

ويثير هذا الوضع الاقتصادي الجديد تساؤلات حول مدى وعي الأسرة السعودية بما سيواجهها من أزمات اقتصادية واستعدادها لها، وحول مدى وجود

وعي استهلاكي وخطة اقتصادية ترشيدية للإنفاق للسنوات المقبلة، خاصةً مع النمو المطرد في الاستهلاك للأسرة السعودية، كما أشرنا سابقاً، فالوعي الاستهلاكي وما يترتب عليه من ترشيد للاستهلاك خلال الأزمات الاقتصادية يبرز كمطلب أساسي لدى الأسرة السعودية كي تستطيع تلبية احتياجاتها الأساسية دون الوقوع في أعباء اقتصادية.

ونظراً لحداثة هذه القرارات الاقتصادية وعدم وجود دراسات للاستهلاك والإنفاق للأسرة السعودية في الوضع الاقتصادي المقبل فإن هناك حاجة لهذه الدراسة للكشف عن مدى وجود وعي استهلاكي لدى أرباب الأسر السعودية للفترة المقبلة. وبتحديد أكثر هل ستتغير اتجاهات الاستهلاك للأسر السعودية بسبب القرارات الاقتصادية التي تنص على إيقاف البدلات والعلاوة السنوية؟

ثانياً – أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير السلوك الاستهلاكي للأسر السعودية بما قد يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية المقبلة، وذلك من خلال الأهداف الآتية:

– تعرف أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير التوجه لاستهلاك السلع الأساسية.

– تعرف أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير التوجه لاستهلاك السلع الكمالية.

– تعرف أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير التوجه للادخار.

– تعرف أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير التوجه نحو الاقتراض.

– تعرف الخطط المستقبلية المقترحة للتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الحديثة.

– تعرف العلاقة بين بعض المتغيرات قيد البحث (العمر، المهنة، مستوى التعليم، عدد أفراد الأسرة) وبين ترشيد أو تقنين الإنفاق على السلع والخدمات؟

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير السلوك الاستهلاكي في الأسرة السعودية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل يلزم دراسة التساؤلات الفرعية الآتية:

– ما أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير التوجه لاستهلاك السلع الأساسية؟

– ما أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير التوجه لاستهلاك السلع الكمالية؟

– ما أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير التوجه للادخار؟

– ما أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير التوجه نحو الاقتراض؟

– ما الخطط المستقبلية المقترحة للتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الحديثة؟

– ما العلاقة بين بعض المتغيرات قيد الدراسة (العمر، المهنة، مستوى التعليم، عدد أفراد الأسرة) وبين ترشيد أو تقنين الإنفاق على السلع والخدمات؟

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

قد تكون هذه الدراسة إضافة إلى الدراسات الاجتماعية في علم الاجتماع الاقتصادي؛ حيث إن الإنفاق الأسري والعوامل المؤثرة عليه تعد من مجالات اهتمام هذا العلم، كما قد تعد إضافة علمية يمكن الاستفادة منها في علم الاجتماع الأسري وعلم اجتماع الأزمات؛ فقد تصل النتائج إلى تنبؤات بما قد تنتهجه الأسر من سلوك استهلاكي تجاه الأزمات الاقتصادية.

الأهمية التطبيقية:

يمكن لهذه الدراسة أن تكون أساساً يُتكأ عليه في إعداد برامج تهدف إلى زيادة التوعية بالترشيد في الاستهلاك وضرورته في ظل الظروف الاقتصادية القادمة، كما قد تستفيد وزارة الترفيه من نتائج الدراسة لتعرف مدى قدرة المواطنين على تحمل كلفة البرامج الترفيهية.

ثالثاً – مفاهيم الدراسة:

1 – التعريف الإجرائي لإيقاف البدلات والعلاوة السنوية:

يقصد بها في هذه الدراسة قرارات مجلس الوزراء حول تعديل وإيقاف المزايا المالية للموظفين الحكوميين، كعدم منح العلاوة السنوية للعام الهجري 1438 أو أي

زيادة مالية عند تجديد العقود أو تمديدها، وصدور ثلاثة جداول تتضمن تفاصيل إلغاء وتعديل البدلات والمكافآت والمزايا المالية ومتى يتم إيقاف العمل بها.

2 – تعريف السلوك الاستهلاكي:

يعرف السلوك الاستهلاكي بأنه مجموعة من الأنشطة التي يمارسها، أو القرارات التي يتخذها الفرد عند الدراسة، أو الشراء أو الاستخدام أو التقييم للسلع أو الخدمات التي تشبع رغباته واحتياجاته المتباينة المتغايرة (عبد الحميد وآخرون، 2006).

يعرف السلوك الاستهلاكي إجرائياً:

يعرف السلوك الاستهلاكي إجرائياً بأنه أنماط العمل المتكرر الذي يمارسه أرباب الأسر السعودية، والمتعلق بالإنفاق على السلع الأساسية والسلع الكمالية والترفيه، في ظل القرارات الاقتصادية التي تنص على إيقاف البدلات والعلاوة السنوية.

3 – تعريف الادخار:

يعرف الادخار بأنه "الاحتفاظ بجزء من الدخل للمستقبل والاحتفاظ بالشيء وقت الحاجة" (قلعجي، 1988: 51).

ويعرف إجرائياً بأنه المال الذي (يختار أو يقرر) أرباب الأسر السعوديون (عدم إنفاقه والاحتفاظ به).

رابعاً – الإطار النظري:

1 – الاستهلاك والاقتصاد السعودي:

يشكل سوق النفط 90% من إيرادات الاقتصاد السعودي (القحطاني، 2007: 33)؛ لذلك يتأثر الاقتصاد السعودي بالتقلبات في الإيرادات النفطية؛ وهو الأمر الذي قد يؤثر على استهلاك الأسر في المجتمع العربي السعودي بالزيادة أو النقصان.

وقد قسم (القحطاني، 2007) مراحل تطور الاستهلاك في المجتمع السعودي إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى من عام (1970–1981) وهي متزامنة مع خطتي التنمية الأولى والثانية والسنوات الأولى من خطة التنمية الثالثة، التي تميزت بتزايد الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع سعر النفط الذي أدى إلى نمو الإنتاج؛ وذلك أدى إلى نمو واضح في الاستهلاك، ثم المرحلة الثانية من عام (1982–1992) التي شهدت انخفاضاً في أسعار النفط؛ ما أدى إلى انخفاض في الإيرادات النفطية، لكن مستوى

الاستهلاك استمر في التزايد حتى عام 1984 وهي الفترة التي شهدت التقشف المالي بسبب انخفاض أسعار النفط، ثم بسبب اندلاع حرب الخليج التي تسببت في تكاليف باهظة أثرت على مستوى الاستهلاك الذي انخفض، إلا أن انخفاضه كان أقل من معدل الانخفاض في الدخل، ثم جاءت فترة (1993–2004) التي تزامنت مع خطة التنمية الخامسة وخطة التنمية السادسة وجزء من خطة التنمية السابعة، وركزت في مجملها على التوجهات الإستراتيجية للاقتصاد السعودي وتحسين المستويات المعيشية للمواطنين، وقد تحقق للاقتصاد السعودي ما كان يصبو إليه من إنجازات واستمر الاستهلاك في الزيادة في تلك الفترة مع بعض الانخفاضات في فترات بسيطة بسبب انخفاض الدخل (القحطاني، 2007: 33–34).

وعموماً تشير الدراسات إلى أن فترة الانتعاش الاقتصادي في المملكة العربية السعودية أدت إلى زيادة الدخول الفردية، التي أدت بدورها إلى تنويع في النمط الاستهلاكي؛ حيث لم يعد التركيز على المواد الغذائية فقط بل أصبح الاستهلاك يتجه أيضاً إلى السلع الكمالية (عبدالعال، 1995)، (الغانمي، 2007)، (القحطاني، 2007).

وجاءت الخطة التنموية التاسعة لتؤكد ضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي وتنمية الموارد البشرية والتوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة؛ حيث أدركت خطط التنمية المتعاقبة خطورة الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد وهو إنتاج النفط الخام وتصديره.

بسبب ارتباط الإنفاق الحكومي بالإيرادات البترولية بوصفه مموّلاً بشكل أساسي ورئيسي من عوائد البترول (الدخيل، 2012) واعتماد تلك الإيرادات على ما يجري في القطاع البترولي، سواء كان على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، فإن انخفاض أسعار النفط يؤثر بشكل مباشر على سياسة الدولة نحو الإنفاق العام، وهو ما حدث حين اعتمدت ميزانية العام المالي الحالي (2016)؛ ففي ظل الانخفاض الشديد لأسعار البترول؛ حيث تراجع متوسط الأسعار بما يزيد على 45% عن معدلها في عام 2014، ووصل إلى أدنى مستوياته منذ أحد عشر عاماً. نحت الدولة نحو سياسة ترشيد نفقات الأجهزة الحكومية والعمل على الحد من تنامي المصروفات الخاصة ولا سيما في الأجور والبدلات وتحديد سقف للميزانية. وأوعزت إلى اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الرامية إلى تحقيق إصلاحات هيكلية والتقليل من الاعتماد على البترول، ومراجعة وتقييم الدعم الحكومي،

ومراجعة مستويات الرسوم والغرامات واستكمال الترتيبات اللازمة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة. (بيان وزراة المالية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة، 2015)؛ وهو الأمر الذي يتوقع أن يؤثر على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المرحلة القادمة؛ من حيث استهلاك السلع الأساسية والكمالية، والإنفاق على الترفيه والميل للادخار.

2 – الاستهلاك والأسرة:

تعرف الأسرة بوصفها وحدة استهلاكية بأنها "مجموعة من الاحتياجات المتنوعة للخدمات والمنتجات محدودة الموارد، يشترك أعضاؤها في شراء هذه المنتجات وقرار شرائها" (Sald, 1982: 13)، لذلك تشكل الأسرة وحدة اقتصادية مهمة. وهي منظمة شرائية كاملة ومعقدة تشمل احتياجات جيلين أو أكثر، قد يتأثر سلوكها الشرائي بطبيعة الأسرة. كما أن أسلوب حياة الأسرة يحدد مكانتها في المجتمع (Ruzdar & Mirzaei, 2010: 3)، فقد أظهرت نتائج دراسة (Mirzaei & Ruzdar, 2010) أن سمات الأسرة والوضع الاجتماعي يؤثر على اختيار صفات السيارة التي يشتريها المستهلك. بينما نجد في المجتمع السعودي أن الوضع قد يتعدى ذلك نتيجة أن الوضع الاجتماعي يؤثر في اختيار الحي السكني والمدرسة وغيرها.

ويرى (سليمان، 2000) أن هناك ارتباطاً طردياً بين الطبقة الاجتماعية للفرد وبين توجهات السلوك الاستهلاكي، مثل اختيار علامات تجارية معينة وارتياد محالّ تجارية معينة، ويشير فيما يتعلق بارتياد المحال التجارية في المجتمع السعودي – إلى أن أعضاء الطبقة العليا اعتادوا على ارتياد المحال الفخمة، بينما اعتاد أعضاء الطبقة الدنيا الحصول على معظم احتياجاتهم ذات الخصم. (الدوسري، 2006: 47).

أما (الدوسري، 2006) فقد توصل في دراسته إلى أن هناك تأثيراً محدوداً لاقتناء السلع الباهظة الثمن لإعطاء مكانة اجتماعية مرتفعة على مكانة المبحوث الاجتماعية.

ويشير (بركات، 2000) و(إبراهيم، 1982) إلى زيادة الفوارق في الدخل بين الطبقات المختلفة في العالم العربي، واتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية، والشعور بالحرمان بين أولئك الذين لا يستطيعون تحمل الاستهلاك الذي يعتمد عليه الوضع الاجتماعي على نحو متزايد (Assad, 2006: 7).

وهو ما ناقشه فبلن Veblen، ورأى أن الاستهلاك الظاهر للسلع بين العامة يعمل على تقوية حواجز الطبقة الاجتماعية؛ إذ إن إظهار الأسر لمقتنياتهم الجديدة سبيل لتقييم هذه المقتنيات وتثمينها، ومن ثم للدلالة على المكانة المكتسبة لهذه الأسر، ويرى فبلن أن الاستهلاك الظاهر للثروة المادية، يرتبط حتماً بحالة يمكن التعبير عنها بوجود أحدهم في التسلسل الهرمي الاجتماعي بما تحدده درجة الاحترام والاعتبارية والتأثير الاجتماعي (Al Dossry, 2012: 62).

وقد صنف فبلن المجتمع إلى طبقتين: الطبقة الدنيا؛ حيث تقل دخول الأسر لدرجة عدم إمكانية شراء الحجايات الأساسية، وعلى الرغم من ذلك يؤكد فبلن أنه في بعض الأحيان قد تتجه الأسرة في هذه الطبقة إلى امتلاك سلع كمالية كنوع من التعزيز النفسي والشعور بارتفاع المكانة في المجتمع، أما الطبقة العليا في بعض الأحيان فهي ليست في حاجة لإظهار مستواها الاجتماعي أو ارتفاع مدخولها (عبدالعال، 1995: 181).

وقد يعد هذا الأمر الدافع الرئيس للاستهلاك المظهري لدى الأسر في المجتمع العربي السعودي؛ فقد يفوق الرغبة في الظهور وتعزيز المكانة الاجتماعية إمكانيات الأسرة المادية؛ مما يضطرها للّجوء إلى القروض للمحافظة على مكانة اجتماعية معينة، وربما قد نجد أن الاتجاه نحو الاستهلاك المظهري في المستقبل لا ينخفض بسبب انخفاض الدخل؛ وذلك رغبة في المحافظة على المكانة الاجتماعية؛ لذا قد تلجأ الأسرة إلى البحث عن مصدر دخل آخر أو الاستغناء عن بعض السلع الأساسية في مقابل الحفاظ على السلع المظهرية.

كما أن Pierre Bourdieu بيار بورديو طور نظريته في العمل الاجتماعي من خلال استخدام ثلاثة مفاهيم: المجال ورأس المال والهايبتوس، التي غطت جميع مجالات العمل الاجتماعي، بما في ذلك الاقتصاد والدين والتعليم والسياسة، وهو يتفق مع فبلن في كون رأس المال المترجم عبر الاستهلاك يعمل على تأكيد المكانة الاجتماعية، لكن خلافاً لفبلن يعترف بالمصادر غير المالية في إيجاد المكانة الاجتماعية؛ إذ هناك عدة نماذج من رأس المال تؤثر على مكانة الفرد، كرأس المال الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي، ولا يوجد نموذج واحد من رأس المال مهيمن على الإطلاق (Al Dossry, 2012: 67).

كما يعد دخل الأسرة من أهم العناصر التي تؤثر على الاستهلاك؛ ففي حال لم

يتوافر للفرد أي دخل فإنه سوف يضطر لإنفاق مدخراته أو الاقتراض من الآخرين، أو قد يضطر لبيع جزء من ثروته كالممتلكات العقارية وغيرها، ومن ثم تعد العلاقة قوية بين الدخل والاستهلاك؛ فكلما ازداد الدخل ازداد الاستهلاك (كنعان، د.ت: 8).

وهناك عدد من الدراسات أيدت هذا الفرض فقد توصل (الصائغ، 1986) إلى أن تحديد أولويات توزيع الدخل يتأثر بالدخل الشخصي، وهو ما اختلفت معه دراسة (العواد، 2012) التي أظهرت عدم وجود علاقة بين الدخل الشهري وعملية الإنفاق الأسري، وتأتي نتائج (الدوسري، 2006) مخالفة لما توصلت إليه (العواد)؛ حيث أثبتت أن هناك علاقة عكسية بين مجمل الدخل والسلوك الاستهلاكي وهو ما يتعارض مع ما توصلت إليه (شكري، 1983) من أن ارتفاع مستوى المعيشة والدخل تزداد معه مظاهر الإسراف والترف، وما توصلت إليه (العتيبي، 2013) من أن هناك تأثيراً مرتفعاً للدخل الشهري للأسرة على انتشار النزعة الاستهلاكية عند الفتاة الجامعية السعودية.

ويعد عالم الاقتصاد كينز Keynes أول من أشار إلى أن الاستهلاك يعتمد أساساً على مستوى الدخل (القحطاني، 2007: 1)؛ فقد ذكر عدة عوامل ذاتية وموضوعية تحدد الاستهلاك في المجتمع. ومع ذلك، وفقاً لكينز، فإن المستوى الحالي للدخل من بين جميع العوامل هو الذي يحدد استهلاك الفرد وكذلك المجتمع.

وعلاوة على ذلك، وضع كينز القانون النفسي للاستهلاك، وهو كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك ولكن ليس بقدر الزيادة في الدخل. وبعبارة أخرى يكون الميل الحدي للاستهلاك أقل من واحد، وخلافاً لافتراض كينز توصل كوزنتس Kuznets من دراسة ميدانية إحصائية عام 1899م على الاستهلاك في الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن متوسط الميل للاستهلاك ظل ثابتاً خلال نصف القرن الماضي على الرغم من الزيادة الكبيرة في الدخل (Friedman, 1957: 14).

ويضيف دوبنزري Duesenberry "مستوى الدخل الماضي" بوصفه محدداً آخر ليفسر علاقة الاستهلاك بالدخل؛ حيث يشدد على الدخل النسبي للفرد بدلاً من الدخل المطلق له بوصفه محدداً لاستهلاكه؛ ما يعني أن الإنفاق الاستهلاكي لا يرتبط بمستوى الدخل الجاري فقط إنما بأعلى مستوى دخل قد حصل عليه المستهلك في الماضي أيضاً؛ أي أن الأسر ذات الدخول المرتفعة تتعود على مستوى معين من الاستهلاك وعندما يحدث انخفاض في الدخل تبقى

على هذا المستوى من الاستهلاك حتى لو كان ذلك على حساب مدخراتها (الغانمي، 2007: 25).

وقد تفسر هذه النظرية ما أشرنا إليه آنفاً من استمرار تزايد مستوى الاستهلاك في المجتمع العربي السعودي من عام (1984–1992) على الرغم من فترة التقشف المالي، التي مر بها المجتمع نتيجة انخفاض النفط واندلاع حرب الخليج بسبب تعودها على مستوى مرتفع من الاستهلاك.

وتشير كثير من الدراسات إلى أن السلوك الاستهلاكي وأنماط الشراء للمستهلك يميل إلى التغيير خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة والأزمات (Mansoor & Jalal, 2011)، (Booz & Company, 2008)، (Jasiulewicz, 2012)، (Nistorescu & Puiu, 2009)، وقد أكد هذه النتيجة عدد من الدراسات (Research & Markets, 2009)؛ حيث توصلت تلك الدراسات إلى أن 56% من المستهلكين الأمريكيين، و53% من المستهلكين البريطانيين، و81% من المستهلكين الإيطاليين وأكثر من نصف المستهلكين الألمان، يرون أن أسلوب حياتهم تأثر بفترة الركود الاقتصادي؛ حيث اضطروا إلى إعادة تقييم إنفاقهم واختيار أماكن تسوقهم تبعاً للأسعار الأقل (Jasiulewicz, 2012: 78).

كما أكدت دراسة مسحية أمريكية نفذتها (Booz & Company) في 2008 على 1000 مستهلك من أرباب الأسر ظهور شكل جديد من التدبير، وهو التخفيض في الإنفاق في بداية الركود الاقتصادي وبتسليط الضوء على ستة الأشهر الماضية لاستهلاك أرباب الأسر يتضح قوة هذا التدبير وتجذره في أوساط المستهلك الأمريكي الذي غير أنماط الاستهلاك، ويتوقع أن يستمر هذا التغيير حتى بعد تعافي الاقتصاد، هذا التدبير الجديد، تميز بوعي قوي بالقيمة وأصبح العقلية السائدة بين المستهلك الأمريكي.

كما ميز (Zurawicki and Braidot) بين نوعين من ردود الفعل بين المستهلكين في ظل الأزمات الاقتصادية: تفاعلي واستباقي، يتضمن رد الفعل التفاعلي التكيف للاستهلاك؛ حيث يقوم المستهلك بالتخلي عن بعض النفقات غير الضرورية أو تأجيلها وإعادة تقييم احتياجاته الخاصة من خلال تغيير أولوياته، أما رد الفعل الاستباقي فيشير إلى التدابير المؤقتة، من مثل تصفية الأصول، وذلك باستخدام

المدخرات، وأنواع مختلفة من الائتمان أو العثور على وظيفة ثانية، وأقصى فعل يمكن أن يصل إليه التفكير في أنشطة غير قانونية (Gabriela, 2010: 785).

ويرى Katona (1974) أن الركود الاقتصادي يحفز الناس على الادخار أكثر بسبب التهديدات المتعلقة بوظائفهم ودخولهم، وأن معدلات الادخار تنخفض مع تحسن الظروف لاقتصادية (Mansoor & Jalal , 2011: 107).

وجاءت نتائج (Pandelica, Pandelica, 2011) مخالفة لذلك؛ حيث أظهرت أنه على الرغم من خفض الاستهلاك لدى المستهلكين (الذعريين) فإنهم لم يتمكنوا من الادخار، ويرى أن خفض الاستهلاك كان محاولة للنجاة من الأزمة الاقتصادية، وصرح 14,54% منهم فقط بأنهم خفضوا الاستهلاك وادخروا أكثر.

ويرى (Mansoor & Jalal, 2011) أن الادخار مسألة حاسمة جداً في الانكماش الاقتصادي، ويمكن أن يساعد المستهلكين على أن يشعروا بمزيد من الأمان وجني ثمار خفض إنفاقهم. وعلى الرغم من أن غالبية المبحوثين قد أجابوا "لا" للادخار، فإن هذا لا يعني أنهم لن ينظروا إلى الادخار في المستقبل عندما تكون الظروف الاقتصادية أكثر استقراراً.

كما أن دراسة (Booz & Company, 2008) استنتجت أن أغلب المستهلكين خفضوا من استهلاكهم، وسوف يستمرون على هذا الوضع حتى يصبح الاقتصاد أكثر استقراراً، ويظهر أثر هذه الأزمة على أنشطة المستهلك وطريقة تفكيره؛ حيث ظهر أن المستهلك يقضي وسوف يقضي أغلبية الوقت في منزله، وسوف يقود سيارته أقل ويتسوق بحذر، كما أن أغلبية المستهلكين توقعوا انخفاض مدخراتهم ودخولهم وارتفاع ديونهم، وأنهم سوف يصبحون أكثر برجماتية (واقعية).

ويرى (Puiu Nistorescu, 2009) أن الأزمات المالية أثرت على تفكير الأفراد؛ حيث جعلته متمحوراً حول المال بشكل أكبر، كما أصبحوا لا يتوجهون للإنفاق على المنتجات ذات العلامات التجارية المرموقة والجودة العالية، حتى وإن كانت لديهم القدرة على شرائها، واتجهوا نحو الاكتفاء بالضروريات، وتكون لديهم رأي أكثر عقلانية تجاه حملات الترويج والدعايات. وبدؤوا في المقارنة بين المنتجات المختلفة على أساس السعر عوضاً عن الجودة.

وهو ما توصلت إليه دراسة (Mansoor & Jalal, 2011)؛ فقد اعتمد المستهلك البحريني اتجاهات جديدة نتيجة للأزمة المالية، وتحول من شراء السلع باهظة

الثمن إلى سلع بديلة أقل تكلفة؛ لأنها في نظره لا تستحق دفع سعر أعلى للعلامات التجارية مع منتجات مماثلة بأسعار أقل. كما أن العديد من المستهلكين خفضوا إنفاقهم، وأعادوا تعريف ما يعتبرونه "الضروريات" وما يعتبرونه "الكماليات"، لكنهم لا يزالون يجدون صعوبة في الادخار.

وفي دراسة (Jasiulewicz, 2012) المطبقة على المستهلك البولندي أجاب المبحوثون عن سؤال "كيف تغيرت نفقاتكم مقارنة بالعام السابق؟"، وظهر أنهم ينفقون أكثر خصوصاً على المواد الغذائية (74% من المستجيبين)، وبعض المصروفات كالوقود. وعلى خلاف ذلك ينفقون أقل على المشروبات الكحولية والسجائر (48%)، والكتب، والصحف، والأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية (48%)، والترفيه (السينما، المسرح، والدورات، واللياقة البدنية..إلخ) (46%)، وخدمات (فن الطهو، خدمات التجميل، سيارات الأجرة، وما إلى ذلك) (38%)، والملابس والأحذية (42%.) وبالنسبة للمبحوثين هناك عدد من الطرق للحد من النفقات المنزلية في وقت الأزمات الاقتصادية، 4% فقط من المبحوثين لا يعبؤون بالأزمة الاقتصادية ولا يحدون من نفقاتهم خلالها، (64%) من المبحوثين خفضوا مشتريات السلع المعمرة، (57%) لم يأخذوا قروضاً أو بطاقات ائتمان جديدة، (49%) ألغوا رحلات العطل أو اختاروا عروضاً أقل، (45%) خفضوا من النفقات على وسائل الترفيه (السينما، المسرح، إلخ)، (37%) خفضوا من الوجبات خارج المنزل، نحو ربع المبحوثين قاموا بشراء مواد غذائية مخفضة، (20%) خفضوا من مصاريف الحلاق والتجميل والنوادي الرياضية، (19%) خفضوا من استهلاك الكهرباء والغاز والماء، (19%) حدوا من الخدمات المدفوعة المرتبطة بالمنزل: (خدمات الإصلاح وتنظيف الشقق، ورعاية الحديقة، إلخ.)، (19%) لجؤوا إلى طرق أقل شعبية للتعامل مع الأزمة كترك النشاطات اللامنهجية المدفوعة للأطفال أو الحد منها، (16%) لجؤوا إلى الحد من الاستعانة بجليس أطفال خارجي، و(6%) تركوا التأمين الطبي.

وتشير دراسة (عبدالرحيم، 2012) التي استقصت اتجاهات طالبات قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود بالرياض حول مصادر المعرفة بثقافة ترشيد الاستهلاك أن هناك معرفة بثقافة ترشيد الاستهلاك لدى طالبات قسم الدراسات الاجتماعية تزيد عن 79%، وترى الباحثة أن هذه المعرفة ترتبط بالظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع السعودي خلال السنوات من 2005م إلى تاريخ إعداد الدراسة 2009م، التي عانى فيها المجتمع من أزمة اقتصادية داخلية تجسدت

بخسائر كبيرة في سوق الأسهم، فضلاً عن حالة التضخم وارتفاع الأسعار، والأزمة المالية العالمية وانعكاساتها السلبية على الحياة المعيشية من خلال قيام البنوك بتقنين الإقراض الفردي وقلة فرص العمل وازدياد البطالة. لذلك نستطيع أن نتصور أن ثقافة الترشيد قد ترتفع خصوصاً بعد مرور المجتمع بتجربة سابقة شكلت لديه وعياً بأهمية الترشيد وضرورته في وقت الأزمات.

وهناك من الاقتصاديين من يرى أن القرارات الاقتصادية الحديثة من شأنها أن تغير ثقافة الإنفاق والادخار، وتعيد هيكلة أولويات الأسر السعودية، كما أنها سوف تؤدي إلى خفض الإنفاق الاستهلاكي وترسخ مبادئ الترشيد في الإنفاق الاستهلاكي. (المنجومي، 2016).

خامساً – الإطار المنهجي للدراسة:

1 – نوع الدراسة ومنهجيتها:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي باستخدام أسلوب العينة.

2 – مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في أرباب الأسر في المجتمع العربي السعودي، وقد تم اختيارهم بالطريقة العمدية، وفق التصنيفات الموضحة في جدول (1).

جدول (1)
تصنيفات مجتمع الدراسة وفق المتغيرات المحددة

م	تصنيف المجتمع						
1	وفق الفئات العمرية	أقل من 30 عاماً	من 31 إلى 40 عاماً	من 41 إلى 50 عاماً	من 51 إلى 60 عاماً	من 61 إلى 70 عاماً	من 71 عاماً فأكثر
2	وفق الخلفية الاجتماعية	بادية	حضر	ريف			
3	وفق مستوى التعليم	الشهادة فوق الجامعية	الشهادة الجامعية	الشهادة الثانوية	الشهادة المتوسطة	الشهادة الابتدائية	أقرأ وأكتب
4	وفق إجمالي الدخل	أقل من 5000	من 5000 إلى 10000	من 10000 إلى 20000	من 20000 إلى 30000	30000 فما فوق	

تابع/ جدول (1)
تصنيفات مجتمع الدراسة وفق المتغيرات المحددة

م	تصنيف المجتمع							
5	وفق عدد أفراد الأسرة	ثلاثة أفراد فأقل	من 4 إلى 6 أفراد	من 7 إلى 9 أفراد	10 أفراد فأكثر			
6	وفق مهنة المبحوث	رجل أعمال	موظف عسكري	موظف قطاع خاص	موظف قطاع حكومي	أخرى		

3 – عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عينة من أرباب الأسر في المجتمع العربي السعودي المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي (whatsapp الواتساب، Facebook الفيس بوك، twitter تويتر)، وقد تم اختيارها بطريقة عمدية غير عشوائية؛ نظراً لصعوبة تطبيق العينة العشوائية على جميع أرباب الأسر من مناطق المملكة الرئيسة ضمن إمكانات الباحثة الزمنية والمالية المحدودة، لذا كانت العينة العمدية هي الأنسب في تغطية المجال الجغرافي الواسع لمجتمع الدراسة، كما أنها توفر الوقت والجهد، وقد روعي أن تكون ممثلة للمجتمع السعودي بكامل تصنيفاته المتعارف عليها، التي سبق توضيحها في جدول (1).

وقد انقسمت عينة الدراسة إلى قسمين رئيسين، هما:

– عينة التقنين "المبدئية" :

اختير (30) رب أسرة بطريقة عمدية عبر وسيلة التواصل الاجتماعي (واتساب)؛ لتكون عينة التقنين، وحسب صدق الأداة وثباتها من خلالها.

– العينة الأساسية:

وزعت الاستبانة الإلكترونية عبر عدة تطبيقات: (الواتساب whatsapp، والفيس بوك Facebook، وتويتر twitter) ووصل عدد أرباب الأسر المستجيبين إلى (683).

4 – أدوات الدراسة:

– الاستبانة (questionnaire):

قامت الباحثة بصياغة استبانة صُممت لمعرفة السلوك الاستهلاكي للأسرة

السعودية بعد القرارات الاقتصادية الأخيرة، ومعرفة آراء أرباب الأسر حول أوجه الإنفاق والاستهلاك، التي ستتأثر بعد هذه القرارات، وتلك السلوكيات التي سوف تحافظ على بقائها من دون تأثير.

وقد لجأت الباحثة للاستبانة الإلكترونية، Online Questionnaire وقامت بتوزيعها عن طريق تطبيق الواتساب whatsapp والفيس بوك Facebook، وتويتر twitter، وقد حرصت الباحثة على وضع تعليمات تنص على أن العينة المستهدفة هي أرباب الأسر السعوديون المسؤولون عن الإنفاق في الأسر، ويلجأ الباحثون إلى الاستبانة الإلكترونية عندما يكون عامل الوقت مهماً جداً، وعندما يصعب الوصول إلى أفراد العينة؛ وذلك لتميزها بالسهولة والسرعة في نشر الاستبانة. وقد صادفت الباحثة عدة صعوبات في توزيع الاستبانة وتوصيلها لأرباب الأسر يدوياً؛ حيث قامت بتوزيعها على طلاب وطالبات جامعة الملك سعود وجامعات الإمام بوصفها وسيلة للوصول إلى أرباب الأسر، لكن العائد من الاستبانات كان قليلاً جداً؛ لذا لجأت الباحثة إلى الاستبانة الإلكترونية.

- المعاملات العلمية للاستبانة:

تضمنت إجراءات التقنين للاستبانة عدداً من الإجراءات الأساسية، تتمثل في:

1 - **صدق الاستبانة:** حسب الصدق بطريقتي صدق المحتوى وصدق الاتساق الداخلي.

- صدق المحتوى:

قامت الباحثة بتحديد محاور الاستبانة واقتراح عبارات كل محور، واعتمد صدق المحتوى على التفكير المنطقي والأهمية النسبية لآراء الخبراء على محاور الاستبانة قيد الدراسة، وقد قبلت العبارات التي حققت نسبة اتفاق أعلى من 70% من إجمالي آراء العينة.

- صدق الاتساق الداخلي:

تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (18) تساؤلاً، وطبقت على عينة، قوامها (30) رب أسرة من "عينة الدراسة"؛ وذلك لتعرف العلاقة بين درجة العبارة ودرجة بعدها وبين درجة العبارة والدرجة الكلية للاستبانة، ثم قامت الباحثة بحساب قيمة معامل ارتباط بيرسون على نحو ما هو موضح في جدول (2).

جدول (2)
معاملات ارتباط العبارات بالاستبانة

أرقام العبارات	الارتباط بالمحور	أرقام العبارات	الارتباط بالمحور
1	0,68	10	0,752
2	0,64	11	0,854
3	0,61	12	0,563
4	0,52	13	0,785
5	0,63	14	0,671
6	0,71	15	0,598
7	0,75	16	0,608
8	0,89	17	0,567
9	0,60	18	0,821

يتضح من بيانات جدول (2) أن جميع قيم معاملات الارتباط لعبارات الاستبانة مع المجموع الكلي قد جاء دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05)، ومن العرض السابق يتضح صدق تمثيل العبارات لموضوع الدراسة.

2 – ثبات الاستبانة:

معامل ثبات الأبعاد باستخدام معامل ألفا:

حسبت معاملات الثبات للاستبانة باستخدام معامل ألفا "Alpha Coefficient"، وقد اتضح أن معامل ألفا للاستبانة ككل = 0,9113 ، كما تبين أن معامل ألفا للعبارات انحصر بين (0,9108) و (0,9113)، وهي أقل من وتساوي معامل ألفا للاستبانة ككل. وبمقارنة معامل ألفا لكل عبارة بمعامل ألفا للاستبانة ككل اتضح أنه لم يتم حذف أي عبارة؛ مما يشير إلى أن عبارات الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات دال عند مستوى (0,05)؛ ما يفيد إمكانية الاعتماد عليها كاستبانة مقننة.

سادساً – عرض النتائج:

1 – خصائص عينة الدراسة:

كشفت نتائج الدراسة الحالية عن أن نحو نصف أفراد العينة (49,7%)، من

الفئات الشابة، الذين تقل أعمارهم عن 41 سنة. أما نسبة كبار السن، الذين تزيد أعمارهم على 60 عاماً، فتبلغ (5,4%) فقط من إجمالي أفراد العينة. كما أوضحت نتائج الدراسة الحالية أن ثلثي أفراد العينة (66,2%) من ذوي المستويات التعليمية العالية، الذين حصلوا على الشهادة الجامعية (47,3%)، والشهادة فوق الجامعية (18,9%)، هذا بالإضافة إلى أن ربع أفراد العينة (25,8%) من الذين أكملوا المرحلة الثانوية. وفي المقابل لم تزد نسبة الذين أكملوا المرحلة المتوسطة فما دون، عن 8,1% من إجمالي العينة. وقد ساعدت المستويات التعليمية المرتفعة لمعظم أفراد العينة هذه على الأداء بإجابات كافية ووافية وسليمة لأسئلة الاستبانة، وهذا ما أوضحته اختبارات الصدق والثبات. وبما أن الاستهلاك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد أفراد الأسرة، فإن الدراسة الحالية حرصت على معرفة عدد أفرادها؛ حيث اتضح أن أكثر من ثلثي أفراد العينة(70,4%) من ذوي الأسر الكبيرة، الذين تراوح عدد أفراد أسرهم بين أربعة أفراد وتسعة أفراد. أما نسبة الأسر صغيرة الحجم (ثلاثة أفراد فأقل) فتبلغ 23,1% من إجمالي أفراد العينة. كما أن الاستهلاك يرتبط بمتوسط دخل الفرد ارتباطاً طردياً في معظم الحالات، وقد كشفت نتائج الدراسة أن نحو نصف أفراد العينة (47,5%) تراوح مداخيلهم الشهرية بين عشرة آلاف وثلاثين ألف ريال. هذا بالإضافة إلى أن (7,8%) من أفراد العينة يزيد دخلهم الشهري على ثلاثين ألف ريال. وأوضحت نتائج الدراسة أيضاً أن أكثر من ثلث أفراد العينة (38,3%) يعملون في القطاع الحكومي، ويتميزون بشروط عمل جيدة مقارنة بالعاملين في القطاع الخاص من حيث عدد ساعات العمل وأيام العطلات الأسبوعية والسنوية والاستقرار الوظيفي، لكنهم هم المعنيون بقرارات إلغاء البدلات. وهناك (21,8%) من أفراد العينة يعملون في القطاع الخاص الذي يتميز – في الغالب – بمزايا التأمين الصحي والبدلات التي لم تتأثر بقرار إلغاء البدلات عن القطاع الحكومي، أما فئة العسكريين، فقد بلغت نسبتهم في عينة الدراسة (20,4%) من إجمالي المبحوثين، وهؤلاء يتميزون بمزايا وظيفية عديدة؛ الأمر الذي يؤثر على نمط استهلاكهم. وهناك فئة رجال الأعمال الذين لا تزيد نسبتهم على (5,9%) من إجمالي عينة الدراسة.

2 – عرض النتائج الخاصة بتساؤلات الدراسة:

التساؤل الأول: ما أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير التوجه المستقبلي لاستهلاك السلع الأساسية؟

جدول (3)
التكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية والترتيب لعبارات التساؤل الأول

م	بعد قرارات إيقاف البدلات والعلاوة السنوية هل ستعمل على ترشيد أو تقنين الخدمات الأساسية الآتية؟	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الدرجات	الأهمية النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	السلع الغذائية	203	29,7	353	51,7	127	18,6	833	40,65	5
2	الملابس	268	39,2	362	53,0	53	7,8	1581	77,15	2
3	الفواتير (الكهرباء، الهاتف، الماء)	352	51,5	285	41,7	46	6,7	1672	81,60	1
4	تعليم الأبناء	284	41,6	191	28,0	208	30,5	1442	70,37	3
5	الخدمات الطبية العلاجية	175	25,6	275	40,3	233	34,1	1308	63,83	4

يوضح جدول (3) التكرارات والنسب المئوية وأهميتها النسبية التي راوحت بين (40,65%) كحد أدنى و(81,60%) كحد أقصى، كما أن استجابات عينة الدراسة حول عملهم على ترشيد الخدمات الأساسية أو تقنينها يتضح أنها تحقق نسبة مئوية مرتفعة في اتجاه العمل على الترشيد والتقنين في الفواتير والملابس. ويتضح من إجابات المبحوثين أن الترشيد في السلع الأساسية، من مثل الفواتير والملابس، سوف يكون له الأولوية في التقنين والترشيد بعد القرارات الاقتصادية الحديثة، بينما سوف يكون الترشيد في السلع الغذائية والخدمات الطبية بشكل أقل؛ حيث يعتبرها الكثير من المبحوثين من الأساسيات التي لا يمكن الاستغناء عنها.

التساؤل الثاني: ما أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير التوجه المستقبلي لاستهلاك السلع الكمالية؟

جدول (4)
التكرارات والنسب المئوية لعبارات التساؤل الثاني

م	بعد قرارات إيقاف البدلات والعلاوة السنوية هل ستعمل على ترشيد أو تقنين السلع والخدمات الكمالية الآتية؟	نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	أثاث المنزل	353	51,6	275	40,3	55	8,1
2	الحفلات والمناسبات	386	56,5	244	35,7	53	7,8

يوضح جدول (4) التكرارات والنسبة المئوية لاتجاه أفراد عينة الدراسة نحو تقنين استهلاك الخدمات والسلع الكمالية، وقد جاءت غالبية إجابات عينة الدراسة حول الفقرة الأولى، وهي التقنين في استهلاك أثاث المنزل إيجابية بـ (51,6%) بنعم و(40,3%) إلى حد ما، مقابل (8,1%) سلبية وهم من أجابوا بلا، ويعدون الأقلية، كذلك جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة حول الفقرة الثانية، المتمثلة في تقنين الحفلات والمناسبات، إيجابية بنسبة عالية؛ حيث أجاب (56,5%) بنعم وأجاب (35,7%) إلى حد ما مقابل (7,8%) أجابوا بلا، وهم الأقلية، وهذا يدل على أن هناك اتجاهاً عاماً حول تقنين وترشيد أو تقنين الخدمات الكمالية لدى غالبية أفراد العينة.

التساؤل الثالث: ما أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير التوجه للادخار؟

جدول (5)
التكرارات والنسب المئوية لعبارات التساؤل الثالث

م	أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير التوجه للادخار	نعم		لا	
		ك	%	ك	%
1	هل لديك حالياً خطة للادخار؟	457	66,9	226	33,1
2	هل تعتقد من الأفضل البدء في التخطيط للادخار؟	279	40,8	404	59,2
3	هل ستتغير خططك للادخار بعد الأوضاع الاقتصادية الحديثة؟	518	75,9	165	24,1

يوضح جدول (5) التكرارات والنسب المئوية حول اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الادخار بعد إيقاف البدلات والعلاوة السنوية؛ حيث يتضح أن نسبة (66,9%) من أفراد عينة الدراسة لديهم خطط حالية للادخار، و(75,9%) ستتغير خططهم للادخار بعد القرارات الاقتصادية الجديدة؛ ما يشير إلى أن الاتجاه العام لعينة الدراسة نحو الادخار والتغيير في أسلوب حياته المعيشية، واستحداث خطط لإعادة هيكلة المصروفات وفق أولويات المستقبل.

التساؤل الرابع: ما أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير التوجه نحو الاقتراض؟

جدول (6)
التكرارات والنسب المئوية لعبارات التساؤل الرابع

م	أثر إيقاف البدلات والعلاوة السنوية في تغيير التوجه المستقبلي نحو الاقتراض	نعم		لا	
		ك	%	ك	%
1	هل لديك بطاقة ائتمانية؟	612	89,6	71	10,4
2	هل ستستمر في استخدامها؟	327	47,9	356	52,1
3	هل لديك قروض بنكية؟	522	75,9	161	23,6
4	هل ستؤثر القرارات الاقتصادية الحديثة في قرار اقتراضك من البنك مستقبلاً؟	473	69,3	210	30,7

يوضح جدول (6) التكرارات والنسب المئوية حول اتجاه أفراد العينة نحو الاقتراض؛ حيث يتضح أن أغلبية عينة الدراسة تمتلك بطاقة ائتمانية بنسبة مئوية (89,6%)، وأن (47,9%) سوف يستمرون في استخدامها، ولا نستطيع الجزم بأن امتلاك البطاقة الائتمانية هو دليل على زيادة الاستهلاك؛ حيث من الممكن أن يكون امتلاك البطاقات الائتمانية ضرورياً كأحد مصادر السهولة بدل التنقل بالأموال واستخدام السيولة، وقد يكون امتلاكها والاستمرار في استخدامها هو الحل لمواجهة تقلص الدخل بعد القرارات الاقتصادية الجديدة، ويتضح من إجابة التساؤل الثالث أن أغلبية العينة أيضاً لديها قروض بنكية بنسبة مئوية (75,9%)، وهي نسبة ليست مرتفعة جداً، لكنها مؤشر قد يحتاج إلى عدة وقفات، خاصة بعد تقلص الدخل

بعد القرارات الاقتصادية الحديثة؛ مما قد يعطي مؤشراً على أن هناك بوادر أزمة اقتصادية لدى الأسرة السعودية يصعب التحكم فيها أو إدارتها بشكل جيد.

في حين جاءت إجابات تساؤل تأثير القرارات الاقتصادية على قرارات استخراج القروض إيجابية بـ(نعم) بنسبة مئوية بلغت (69,3%)، وهي نسبة ليست قليلة؛ مما قد يدل على تغير في توجه أفراد العينة نحو القروض البنكية والحد منها بوصف ذلك وسيلة لمواجهة الظروف الاقتصادية الجديدة.

التساؤل الخامس: ما الخطط المستقبلية المقترحة للتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الحديثة؟

جدول (7)
التكرارات والنسب المئوية للخطط المستقبلية

المخططات المستقبلية للتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الحديثة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
سوف أقلل من الإنفاق بشكل عام	295	43,2	1
أبحث عن مصدر دخل مساند	226	38,9	2
ليس لدي مخطط	122	17,9	3

يوضح جدول (7) التكرارات والنسب المئوية للخطط المستقبلية لعينة الدراسة التي تمكنهم من التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الحديثة، وقد جاءت وفق الترتيب في المرتبة الأولى تقليل الإنفاق بشكل عام بنسبة مئوية (43,2%)، تلاها البحث عن مصدر دخل مساند بنسبة مئوية (38,9%)، وفي المرتبة الأخيرة بنسبة ضعيفة (17,9%) من ليس لديه مخطط.

هنا يتضح للباحثة أن غالبية المبحوثين يميلون لتخفيض الإنفاق بشكل عام كخطة مستقبلية للتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الحديثة، بينما كانت المرتبة الثانية لدى المبحوثين هي للبحث عن مصادر دخل مساند.

التساؤل السادس: ما العلاقة بين بعض المتغيرات قيد الدراسة (العمر، المهنة، مستوى التعليم، عدد أفراد الأسرة) وترشيد أو تقنين الإنفاق على السلع والخدمات؟

جدول (8)
معامل ارتباط سبيرمان بين متغيرات الدراسة

م	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة معامل سبيرمان	الدلالة
1	العمر	2,60	1,132	0,093–	دال
	الإنفاق على تعليم الأبناء	2,11	0,842		
3	عدد أفراد الأسرة	2,13	0,838	0,088–	دال
	الإنفاق على السلع الغذائية	2,11	0,687		
4	عدد أفراد الأسرة	2,13	0,838	0,086–	دال
	الإنفاق على الأثاث	2,44	0,638		
5	مستوى الدخل	2,70	1,093	0,087	دال
	الإنفاق على الملابس	2,31	0,609		
6	مستوى الدخل	2,70	1,093	0,079	دال
	الإنفاق على الخدمات (الكهرباء، الهاتف، الماء)	1,92	0,769		

جميع العلاقات الواردة في جدول (8) عند مستوى دلالة (0,08)، ويوضح الجدول وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين العمر وتعليم الأبناء وذلك لصالح العمر، فكلما كبر الفرد في العمر زاد حرصه على تعليم الأبناء. كما يتضح من الجدول وجود علاقة ارتباط عكسية بين مستوى التعليم والاهتمام بحضور الحفلات لصالح مستوى التعليم؛ مما يعني أنه كلما زاد مستوى التعليم قل الاهتمام بحضور الحفلات، ويوضح الجدول وجود علاقة ارتباط عكسية بين عدد أفراد الأسرة والاهتمام بكل من السلع الغذائية والأثاث؛ مما يُشير إلى أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة قل شراء السلع الغذائية نتيجة ضغط الإنفاق، وكلما زاد عدد أفراد الأسرة قل الاهتمام بالأثاث والمشتريات الاستهلاكية فيه أيضاً. ويوضح الجدول وجود علاقة ارتباط عكسية بين مستوى دخل الفرد وشراء الملابس وتسديد فواتير الخدمات؛ مما يعني أنه كلما زاد دخل الفرد زاد اهتمامه بشراء الملابس وتسديد فواتير الخدمات.

سابعاً – مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج الخاصة بالتساؤلين الأول والثاني:

يتضح من جدول (3) أن العبارات (3، 2، 4، 5) قد حققت نسبة مئوية أعلى من 60% في الأهمية النسبية، وهي تشير إلى أن من أولويات الترشيد وتقنين الإنفاق التي سوف يتبعها أفراد العينة فواتير (الكهرباء، الهاتف، الماء)، يليها الملابس، يليها تعليم الأبناء، في حين جاءت العبارة (1) بنسبة مئوية 40,65% وأقل من 60% في الأهمية النسبية، وهي تشير إلى أن ترشيد الإنفاق في السلع الغذائية لا يعد أولوية لدى عينة الدراسة؛ مما يعني أن عينة الدراسة تقيم أن ما هو ضروري سيتم ترشيد الإنفاق عليه إلى حد ما وما هو كمالي سيتم ترشيد الإنفاق عليه، وتعد السلع الغذائية من السلع الضرورية التي عادة ما تكون آخر ما يضطر إلى تخفيضه المستهلك، ويتفق ذلك مع دراسة (Jasiulewicz, 2012) التي أشارت إلى أن المبحوثين زادوا نفقاتهم على السلع الغذائية في وقت الأزمة الاقتصادية ونحو ربع المبحوثين قاموا بشراء مواد غذائية مخفضة، في حين خفض (19%) من استهلاك الكهرباء والغاز والماء، وهو الأمر الذي يختلف عن عينة الدراسة في المجتمع السعودي الذين أجابوا بنسبة 51,5% بأنهم سيقننون من استهلاك (الكهرباء، الهاتف، الماء)، وقد يعود ارتفاع النسبة في الاستجابة إلى القرارات بعدم دعم هذه الخدمات؛ مما يدل على أن إعادة تعيين ما هو ضروري سيتم الإنفاق عليه وما هو كمالي سيتم تقنين الإنفاق عليه، وهو جزء من عملية التكيف في الأزمات الاقتصادية، وهذا ما أشار إليه (Zurawicki & Braidot) و (Mansoor & Jalal, 2011) وما أشار إليه (الصائغ، 1986) من أن تحديد أولويات توزيع الدخل يتأثر بالدخل الشخصي.

وهو ما أكدته نتائج التساؤل الثاني، التي تشير إلى أن الأفراد في عينة الدراسة يتجهون بنسب مرتفعة ومتقاربة إلى ترشيد أو تقنين الخدمات الكمالية، ويظهر ذلك في جدول (4) من خلال نسب الاستجابات الرافضة للتقنين؛ فقد جاءت نسبة الرفض منخفضة جداً؛ ففي تقنين الحفلات والمناسبات كانت نسبة الرفض (7,8%)، تليها نسبة الرفض في تقنين الإنفاق على أثاث المنزل (8,1%). وهو ما يتفق مع ما أشار إليه (الصائغ، 1986) من أن تحديد أولويات توزيع الدخل يتأثر بالدخل الشخصي، كما يتفق مع دراسة (Booz & Company, 2008) التي توصلت إلى أن أغلب المستهلكين خفضوا استهلاكهم بسبب الأزمة الاقتصادية وغيروا من طريقة تفكيرهم لتصبح أكثر واقعية، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الدخل المطلق

لعالم الاقتصاد كينز Keynes، التي تشير إلى أن المستوى الحالي للدخل من بين جميع العوامل هو الذي يحدد استهلاك الفرد وكذلك المجتمع.

مناقشة النتائج الخاصة بالتساؤلات الثالث والرابع والخامس:

تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك توجهاً لدى عينة الدراسة للادخار؛ فقد أجاب (66,9%)، وهم أكثر من نصف العينة، أن لديهم خطة حالية للادخار، وأجاب (75,9%) منهم أن هذه الخطط ستتغير بعد الأوضاع الاقتصادية الجديدة، وأما النسبة التي أجابت بأنه ليس لديهم خطة حالية للادخار فهي (33,1%)، وقد أجاب (40,8%) منهم بالإيجاب للبدء في التخطيط للادخار؛ مما يدل على أن عينة الدراسة على وعي بما قد يتشكل من ضغوط مادية من القرارات الاقتصادية الحديثة التي قد تتطلب اتخاذ عدة احتياطات، منها الادخار والابتعاد عن القروض البنكية، ويشير إلى ذلك استجابة أفراد العينة؛ حيث أجاب (52,1%) من عينة الدراسة المستخدمين للبطاقات الائتمانية بأنهم لن يستمروا في استخدامها، وأجاب (69,3%) من عينة الدراسة بأنهم سوف تتغير توجهاتهم نحو الاقتراض من البنوك.

وهو ما يتفق مع ما يراه Katona (1974) من أن الركود الاقتصادي يحفز الناس للادخار أكثر بسبب التهديدات المتعلقة بوظائفهم ودخولهم، وأن معدلات الادخار تنخفض مع تحسن الظروف الاقتصادية (Mansoor & Jalal, 2011: 107)، وهو ما يخالف نتائج دراسة (Pandelica & Pandelica, 2011) التي أظهرت أنه على الرغم من خفض الاستهلاك لدى المستهلكين فإنهم لم يتمكنوا من الادخار. كذلك دراسة (Jalal & Mansoor, 2011)؛ حيث أجاب أغلب أفراد العينة بلا للادخار، إلا أنه يعتقد أن هذا لا يعني أنهم لن ينظروا للادخار في المستقبل عندما تكون الظروف الاقتصادية أكثر استقراراً.

وقد اتضح من نتائج الدراسة وعي أفراد العينة بضرورة التخطيط للمستقبل، سواء بتقليل الإنفاق بشكل عام أو التوجه إلى البحث مصدر دخل مناسب، وهي النسب الكبرى في الإجابات، وهو مايتفق مع دراسة (Research & Markets, 2009) ودراسة (Booz & Company, 2008).

مناقشة النتائج الخاصة بالتساؤل السادس:

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين العمر والإنفاق على تعليم الأبناء وذلك لصالح العمر؛ فكلما كبر الفرد في العمر زاد حرصه على الإنفاق

على تعليم الأبناء. وربما يعزى ذلك إلى أنه كلما كبر أفراد العينة زاد وعيهم بأهمية التعليم ومن ثم حرصوا على الإنفاق عليه، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين مستوى التعليم والاهتمام بالإنفاق على الحفلات لصالح مستوى التعليم؛ مما يعني أنه كلما زاد مستوى التعليم قل الاهتمام بالإنفاق على الحفلات، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (العواد، 2012) و(الدوسري، 2006) من أن ارتفاع المستوى التعليمي لأرباب الأسر يقابله إنفاق واستهلاك أقل من الدخل بشكل عام، ويختلف مع دراسة (عبدالعال، 1995) و(شكري، 1983) التي أشارت إلى أن للتعليم دوراً في اهتمام الأسر بمظاهر الاحتفالات والولائم الكبرى. ويمكن أن نفسر هذه النتيجة بأن ارتفاع مستوى التعليم يرفع مستوى الوعي بالمرحلة الاقتصادية المقبلة لدى أفراد العينة؛ مما يزيد الاهتمام بالتقنين في الإنفاق خاصة فيما يتعلق بالاستهلاك المظهري.

كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين عدد أفراد الأسرة والاهتمام بكل من الإنفاق على السلع الغذائية والأثاث؛ مما يُشير إلى أن توجه عينة البحث ذوي الأسر كبيرة الحجم إلى التقنين في شراء السلع الغذائية وفي الأثاث والمشتريات الاستهلاكية، وقد يعزى ذلك إلى ضغط الإنفاق بسبب كبر حجم الأسرة، وهو ما يختلف مع ما توصل إليه (الدوسري، 2006)، و(العواد، 2012) من أن زيادة عدد أفراد الأسرة تعني زيادة حجم الاستهلاك، ويمكن أن نفسر هذا الاختلاف بأن الأسر تخطط للتقليل من الإنفاق على هذه السلع، لكنها لا تنجح في العادة بسبب عدد أفراد الأسرة؛ حيث يعني زيادة كل فرد زيادة في المتطلبات للسلع الغذائية والاستهلاكية.

ويوضح جدول (8) وجود علاقة ارتباط عكسية بين مستوى دخل الفرد والاتجاه نحو تقنين شراء الملابس وتقنين فواتير الخدمات؛ مما يعني أنه كلما زاد دخل الفرد زاد اهتمامه بشراء الملابس وزاد من مستوى استهلاكه للخدمات (الكهرباء، الهاتف، الماء)، وتأتي هذه النتيجة متفقة ما توصلت إليه (شكري، 1983) من أن ارتفاع مستوى المعيشة والدخل تزداد معه مظاهر الإسراف والترف. وما توصلت إليه (العتيبي، 2013) من أن هناك تأثيراً مرتفعاً للدخل الشهري للأسرة على انتشار النزعة الاستهلاكية عند الفتاة الجامعية السعودية ومخالفة لما توصل إليه (الدوسري، 2006) من أن هناك علاقة عكسية بين مجمل الدخل والسلوك الاستهلاكي. وتأتي هذه النتيجة مؤيدة لنظرية كينز Keynes التي تشير إلى أن

الاستهلاك يعتمد أساساً على مستوى الدخل، كما قد يعزى التوجه بعدم تقنين شراء الملابس لذوي الدخل المرتفع إلى الرغبة في التعبير عن المكانة الاجتماعية المرتفعة، وهو ما عبر عنه فبلن Veblen في كون رأس المال المترجم عبر الاستهلاك يعمل على تأكيد المكانة الاجتماعية.

ثامناً – التوصيات ومقترحات تنفيذها:

انطلاقاً من النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة يمكن اقتراح التوصيات العملية الآتية:

1 – هنالك توجه لدى أفراد العينة إلى التقليل من الإنفاق على السلع الأساسية للتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الحديثة؛ لذلك توصي الدراسة بالتأكد من ضبط الأسعار للسلع الأساسية عن طريق:

– تفعيل دور جمعية حماية المستهلك للحد من المغالاة في الأسعار ووضع تسعيرة محددة للسلع الأساسية، تتناسب مع متوسط القدرة الشرائية للمستهلك، لا يمكن للتجار تجاوزها.

– تفعيل دور الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ودعم المنتجات والسلع الاستهلاكية الأساسية فيها.

2– هناك توجه لدى أفراد العينة للبحث عن مصادر دخل إضافية للتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الحديثة؛ لذلك توصي الدراسة الجهات المعنية في وزارة العمل بالآتي:

– إطلاق منصات إلكترونية تمكن الباحث عن فرص عمل بدوام جزئي من الاتصال بأصحاب العمل وتعرف الفرص المتاحة بحسب احتياجاته.

– السماح للموظفين الحكوميين بتعدد مصادر الدخل من خلال العمل في القطاع الخاص أو بالتجارة، بما لا يتداخل مع عملهم الحكومي.

– تحديد الحد الأدنى للأجور في القطاعين الحكومي والخاص؛ بحيث لا يقل عن خط الكفاية الذي يغطي الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

3 – هناك توجه لدى أفراد العينة للادخار للتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الحديثة، وتوصي الدراسة مؤسسة النقد العربي السعودي بالآتي:

– تقديم برامج ادخارية شرعية متطورة، تتناسب مع ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة، وتمكنهم من ادخار بعض من دخولهم للمستقبل.

– إعادة النظر في سياسة القروض الشخصية المعمول بها حالياً، حيث ما زال الكثير من أرباب الأسر يعانون من الفوائد العالية من جراء هذه القروض.

المراجع:

بيان وزراة المالية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة 2015 http://static.alarabiya.net/files/PDF/2015/12/28/860d.de-150f-4b8b-8f7f-b4082cf844ac.pdf تم استرجاعه في (11–17–2016).

البسام، خالد عبدالرحمن. (2009). سلوك الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية. دراسة قياسية للفترة (1975–2007)، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، (3):1–21.

الجوهري، عبدالهادي. (1998). **قاموس علم الاجتماع**. (ط3,). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

الدخيل، عبدالعزيز. (2012). **التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية: قراءة نقدية**. بيروت: دار الساقي.

الدوسري، ذيب. (2006). المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في السلوك الاستهلاكي، رسالة ماجستير "غير منشورة"، الرياض. جامعة الملك سعود.

شكري، علياء. (1983). **بعض ملامح التغير الاجتماعي والثقافي في الوطن العربي**. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الصائغ، ناصر حسن السيد. (1986). رؤية المواطن السعودي للادخار ودوافعه، رسالة ماجستير "غير منشورة"، الرياض. جامعة الملك سعود.

عبدالحميد، طلعت وآخرون. (2006). **سلوك المستهلك: المفاهيم العصرية والتطبيقات**. الرياض: مكتبة الشقري.

عبدالرحيم، آمال. (2012). اتجاهات الطالبة الجامعية نحو ثقافة الاستهلاك. **مجلة جامعة دمشق**، 28:(1) 175–210.

عبدالعال، وصال نجيب أحمد. (1995). التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الأسرة السعودية وعلاقتها بأنماط الاستهلاك في مدينة جدة، رسالة ماجستير "غير منشورة". جدة. جامعة الملك عبدالعزيز.

العتيبي، هيلة بنت رزاح. (2013). مظاهر وأسباب النزعة الاستهلاكية عند الفتاة الجامعية السعودية. رسالة ماجستير "غير منشورة"، الرياض. جامعة الملك سعود.

العواد، نسرين بنت سلمان. (1201). أنماط الإنفاق الأسري وعلاقته ببعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية. رسالة ماجستير "غير منشورة". الرياض: جامعة الملك سعود.

الغانمي، أمل شليان. (2007). تقلبات إيرادات البترول وأثرها على توجهات الاستهلاك الخاص.

دراسة قياسية مقارنة–المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين. الرياض. جامعة الملك سعود.

الاقتصادية، الإثنين 24 ذو الحجة 1437هـ. الموافق 26 سبتمبر 2016، العدد 8386، http://www.aleqt.com/2016/09/26/article_1088890.html تم استرجاعه في (11–17–2016).

القحطاني، مبارك بن مسفر الحمالي. (2007). تقدير دالة الاستهلاك النهائي الخاص في المملكة العربية السعودية من الفترة 1970 إلى 2004. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض. جامعة الملك سعود.

قلعجي، محمد. (1988). **معجم لغة الفقهاء**. ط2، بيروت، لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.

كنعان، علي. (د.ت) الاستهلاك والتنمية، **مجلة جمعية العلوم الاقتصادية** http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan.pdf تم استرجاعه في (11–17–2016).

Assad, S. (2006). Facing the challenges of consumerism in Saudi Arabia. *Academic Journal of Research* in J. King Saud Univ, Riyadh.. 19, Arts (1)1-20,

Al Dossry, T. (2012). Consumer culture in Saudi Arabia: A qualitative atudy among heads of household. Unpublished Ph. D. Thesis, University of Exeter

Friedman. M. (1957). *A theory of the consumption function*. National Bureau of Economic Research, Princeton University Press 1 - 6 retrieved from http://www.nber.org/books/frie57-1

Gabriela, S. (2010). Changes in consumer behaviour during an economic crisis. Annals of the ''Ovidius'' University, *Economic Sciences Series*. vol X.2

Jasiulewicz, Anna (2012). Economic crisis influence on the Polish consumer behavior, Overcomingthe Crisis: Economicand Financial Developments in Asia and Europe, University of Primorska Press:.77-88

Leinwand, P., & others (2008). Consumer spending in the economic downturn The wide ranging impact on consumer behavior, Study conducted by Booz & Company.

Mirzae, H., & Ruzdar, M. (2010). The impact of social factors affecting consumer behavior on selecting characteristics of purchased cars. *Academic Journal of Research in Business & Accounting*, 2(2), 1-13.

Mansoor, D., Jalal, A. (2011). The global business crisis and consumer behavior: Kingdom of Bahrain as a case study, *International Journal of Business and Management*, 6(1), 104-115.

Nistorescu, T., & Puiu, Silvia. (2009). Marketing strategies used in crisis - case study. MPRA Paper 17743, University Library of Munich, Germany.

Pandelica, A., & Pandelica, L. (2011). The change of consumers' behavior in crisis conditions: A psychological approach to the empirical evidence from Romania.(5) 28. 11399-11412.

Sald, S. (1982). Across-cultural study of family consumer decision-making behavior. Unpublished Ph. D. Thesis, United States International University. San Diego.

قدم في: أبريل 2018
أجيز في: أغسطس 2019